

## رغيف الخبز الى اين ؟!

د. محمد الزعرت



المشتركة و مجموعة دول اميركا اللاتينية و مثلها الآسيوية ، ان العالم العربي لا تجمعهم سوى اللغة العربية و ندرة الغذاء و الماء .

ان لبنان يستورد معظم حاجاته من الحبوب و خاصة القمح و لكن طريقة تأمين القمح و توزيعه تمر بعدة مراحل لا تخلو من البيروقراطية و السمسرات و الحواجز المفتعلة فالشركات هي التي تقوم بإستيراد القمح لحساب وزارة الاقتصاد عن طريق مناقصات يشرف عليها مكتب الحبوب و الشمندر و الشركات هي إما محظوظة او غير ذلك . و شروط مواصفات و اسعار القمح تضعها الوزارة و تجري المناقصات او المزادات عن طريق تقديم اسعار فيفوز من يفوز من الشركات التي تسلم طحينها الى المطاحن التي هي بدورها شركة .

و توزيع احجام و اوزان المطاحن غير متناسق في لبنان ، إذ ان معظم المطاحن متمركز في بيروت و جبل لبنان و قليل منها في الشمال و هي غير موجودة تقريبا في الجنوب و البقاع و عدد هذه المطاحن هو ١٧ مطحنة اما عدد الافران المعترف بها في لبنان فهو حوالي ١٨٠ فرنا عدا الافران البسيطة التي تعيش مهمشة في الاحياء الشعبية في المناطق و التي تنتج المناقيش و بعض المعجنات و هكذا فإن طريق الرغيف من مصدره الى المستهلك يمر عبر القنوات التالية :

١ . من وزارة الاقتصاد الى الشركة الملتزمة

٢ . من الشركة المستوردة الى المطاحن

٣ . من المطاحن الى الافران

٤ . من الافران الى الدكاكين

٥ . من الدكان الى المستهلك .

و في كل مرحلة من هذه المراحل يتعرض الرغيف الى عملية نهب او ” تشليح ” إما من الوزن او من النوعية او في زيادة سعره و يصل الى المستهلك ” منتوفا ” كما يقولون .

ام من يراقب نوعية و وزن و سعر هذا الرغيف الذي يطلقون عليه رغيف العيش فإن اجهزة الرقابة على كثرتها تفقد فعاليتها لكثرة التدخلات فيها من وزارة الاقتصاد الى جمعية حماية المستهلك الى النقابات الى الهيئات الاهلية و المطاحن كما الافران و الدكاكين .

في لبنان عدة اصناف بعضها مدعوم و الآخر غير ذلك ، و الطحين المدعوم ذو النوعية العالية يصل الى بعض الافران لا لصناعة الخبز العربي بل لصناعة الحلوى ( الكاتو و الكعك و المناقيش الفاخرة ) و المواطن اللبناني في ظل غياب الرقابة الفعلية و الحقيقية لا يستطيع ان يؤمن وصول الرغيف لمائدة العائلة سليما طيب الطعم ( كويس و رخيص ) اي بسعر معقول .

ولماذا لا تلجأ الدولة الى توزيع المطاحن على المحافظات اولا و من ثم توزيع كميات الطحين على الافران بنوع من العدالة دون ان تكون الطريق ” من هالك الى مالك الى .... ” لماذا لا تكون اجهزة الرقابة بين وزارة

شهد العديد من دول العالم نقصا ملحوظا ” في سوق القمح ، مما ادى إلى ارتفاع اسعاره و خاصة في تلك البلدان التي لا تنتج بل تستورده . ولم يكن الامر مقتصر على القمح ، بل ان الغلاء شمل معظم انواع الحبوب و خاصة تلك التي ينتج منه الرغيف او ما يعادله كالذرة و الأرز .

و اسباب ارتفاع اسعار القمح و الحبوب يعود الى اسباب خارجة عن ارادة البشر و منها الكوارث البيئية من فياضانات و تصحر و جفاف و اعاصير ، و البعض الاخر عائد لاسباب تتعلق بالانسان من صناعة و تجارة و مضاربات او الى اسباب ازدياد عشوائي للسكان .

ومن اهم مظاهر هذه الاسباب لجوء بعض الشركات تحت ستار او شعار حماية البيئة الى استخراج الوقود الحيوي من الحبوب كالذرة و القمح و الارز واستعمال هذا الوقود في تسيير الاليات خاصة السيارات و الطائرات .

والرغيف هو مصدر القوت اليومي الاساسي للاكثرية الساحقة من سكان دول العالم و انتاج الحبوب التي يصنع منها الرغيف يكاد يكون متمركزا في بعض الدول نذكر منها على سبيل المثال الصين و الهند و اليابان ( الارز ) و فرنسا و المانيا و روسيا و كازخستان و اوكرانيا و كندا و الولايات المتحدة مع البرازيل و الأرجنتين ( القمح و الذرة ) .

ولبنان يستورد معظم استهلاكه من القمح من الدول الأوروبية و الآسيوية و يبلغ ما يستورده سنويا حوالي ٤٠٠ الف طن من القمح بسعر مدعوم هو ٤٨٠ الف ليرة للطن الواحد .

وقد شهدت بعض الدول العربية في الاشهر القليلة الماضية و خاصة في مطلع العام الحالي ٢٠٠٨ أزمة رغيف حادة ادت الى وقوع عشرات القتلى في صفوف المواطنين اللذين يقضون في ( طوابير العيش ) و كانت هذه الظاهرة لافتة في مصر و في اليمن كما ان الازمة لم تكن بعيدة عن الاردن و لبنان في بعض المناطق .

لن نخوض هنا في تفسير هذه الازمات خاصة في بلد كمصر يزيد عدد سكانه عن ٧٥ مليون نسمة حيث الاراضي المروية الصالحة لزراعة القمح المدعوم من قبل الحكومة يشهد نوعا من التهريب الى السوق السوداء و حيث بات واضحا ان الارباح التي تجنيها بعض الشركات التجارية من وراء الرغيف اكبر بكثير من التجارة بالمخدرات حسب اعتراف العديد من الصحف المصرية حتى تلك المؤيدة للحكومة .

ان العالم العربي يتحدث كثيرا عن التضامن العربي في وجه الخطط الصهيونية و لكن الدول العربية لم تبحث يوما لافي قممها و لافي مؤتمراتها الوزارية عن التكامل الاقتصادي العربي او عن السوق العربية المشتركة لتأمين السلة الغذائية او الحد الأدنى من المواد الغذائية للمواطن الذي يعيش على تخوم الفقر و الجوع .

فالعالم كله يشهد تكتلات اقتصادية واسعة منها السوق الأوروبية

حروب الاحتكارات للسلاح و الغذاء و الدواء ادت الى وفاة الملايين من بني البشر.

ان مايسمى بالفجوة الغذائية في العديد من الدول العربية و خاصة في لبنان قد بلغ مستوى غير مقبول و يتطلب المبادرة الى اتخاذ تدابير محلية و اقليمية على صعيد الدول العربية مجتمعة و اقرار برامج تنمية اقتصادية خاصة على صعيد الثروة الزراعية و الحيوانية و الامن الاقتصادي او الامن الغذائي العربي المههد بشكل واضح . ان تدارك هذا الموضوع ممكن و نعطي مثلا على ذلك بأن سوريا التي كان عدد سكانها عام ٧٥ حوالي سبعة ملايين نسمة كانت تستورد الحبوب و القمح و بعض المواد الغذائية من اللحوم و الاجبان و الالبان و الزيوت اما اليوم و قد بلغ عدد مواطنيها حوالي عشرين مليون نسمة فإنها اصبحت في اكتفاء ذاتي بالحبوب و الزيوت و بعض انواع الخضار و الفواكهة بل تصدر القمح و الحبوب .

فماذا ينقص بعض الدول العربية مثل العراق و مصر و السودان و السعودية لإقرار برامج التنمية الشبيهة ؟

ان توفير بعض اموال التسلح غير المجدي وغير الفعال في بعض الدول العربية فعال تحويله إلى شراء آليات لإستصلاح الاراضي الزراعية هو احد الطرق لتأمين مزيد من الاراضي الصالحة لزراعة القمح و الحبوب و الفواكهة و الخضار و تربية المواشي الى جانب الاعتناء و الاهتمام بالثروة المائية على مختلف الصعيد من بناء السدود و حضر الينابيع و تحلية المياه المبتذلة و مياه البحر و تأمين المطر الاصطناعي و غير ذلك من لتوفير مساحات اضافية من الاراضي الزراعية المروية و تربية مزيد من الثروة الحيوانية لان المثل العربي يقول من لا يملك قوته لا يملك قراره و مساحة الاراضي المزروعة في العالم العربي لا تزيد عن ( ١/٢ ) ثلث الاراضي الصالحة للزراعة .

وهنا لا بد من الاشارة الى ضرورة اقرار القوانين الضرورية لمنع التمدد العشوائي لحضارة الباطون المسلح التي تاكل الاراضي الصالحة للزراعة و تعزيزا للملكيات الزراعية الصغيرة و المتوسطة و تشجيعها بالاصلاح و الاستصلاح و القروض المالية الميسرة و دعم الاسمدة والبزار والبذور تطبيقا لمبدأ فلاحي قديم القائل ” فلاح مكفي هو ملك مخفي ” و خاصة في المناطق الريفية في البقاع و الجنوب حيث كان الاكتفاء الذاتي من التموين الغذائي شبه مؤمن من الفلاحين .

و كلمة اخيرة يمكن القول ان العالم العربي الذي يستهلك كل يوم حوالي مليار رغيف خبز لا تنتج منها سوى الثلث و حيث فاتورة الغذاء تزيد عن ٤٠ مليار دولار و فاتورة السلاح غير صالح للاستعمال تفوق ذلك . كل ذلك يدفعنا للقول بان القمة العربية القادمة يجب ان تكون قمة الرغيف او قمة العيش او قمة الغذاء لا فرق بين هذا و ذلك و ذلك لان من لا يملك قوته لا يمكن ان يملك قراره و مصيره .

فالقوت.....هو قوة الحياة .

الاقتصاد و البلديات و النقابات ..... و لماذا لا تخصص لكل مدينة او تجمع سكاني كبير مجموعة من الافران تؤمن لها حاجاتها دون هذا التوزيع العشوائي للمطاحن و الافران

اما على صعيد ارتفاع الاسعار على الصعيد العالمي فهنا يجب الاشارة الى ظاهرة استعمال الحبوب و خاصة القمح في صناعة الوقود الحيوي (للسيارات و الطائرات) فإذا استطاع العالم انتاج فائض من الحبوب يكون هذا الموضوع انجازا و مسموحا به اما في حالنا اليوم فإن انتاج هذا الوقود الحيوي هو ” قتل للقمة العيش ” و هذا الوقود الحيوي يطلقون عليه اسم ” الإيتانول ” وهو على عدة انواع وقد بدأت التجارب لإستعماله في توريينات الطائرات و يكفي ان نقول ان انتاج غالون واحد من هذا الوقود يتطلب كمية من القمح مثلا يكفي لإطعام شخص واحد لمدة شهر كامل !؟

اما حجة او ذريعة الشركات فإن هذا الوقود اكثر نظافة للبيئة وهكذا فأنا بهذه الطريقة نكون اصدقاء للبيئة و الهواء و اعداء للقمة العيش



و الغذاء و خاصة غذاء الطبقات المحدودة الدخل و هذا يعني ان انتاج الوقود الضروري لرحلة طائرة من بيروت الى باريس مثلا تتطلب كمية من القمح قد تكون كافية لصنع خبز لمدينة كالنبطية مثلا فهل هذا يكون الحل !؟

هذا جانب من المشكلة اما الجانب الآخر فهو ان استعمال الحبوب لصنع الوقود الحيوي سيؤدي الى ارتفاع في اسعار الاعلاف .... ومن ثم اللحوم ومن بعدها ترتفع اسعار الحليب و الاجبان و الالبان و الزبدة و الزيوت الاخرى .... و تكون السلة الغذائية المطلوبة قد فرغت و أدت الى مجاعة مقنعة و هذه حرب مخفية فرضتها شركات انتاج الوقود على ذوي الدخل المحدود ، فتحل كارثة المجاعة في الطبقات الفقيرة و يموت ملايين البشر و خاصة من الاطفال و كبار السن في الدول الاكثر فقرا .

وقد شهد العالم خلال التاريخ الحديث كثيرا من المجاعات نتيجة